خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري بالقاهرة بمشاركة دولة الكويت

الجامعة العربية : ضرورة تعزيز التجارة البينية وتسريع مسار التكامل الاقتصادي

أبو الغيط : منطقتنا عانت كمثيلاتها في العالم من تبعات الجائحة التي تمر بمرحلة من التعافي الصعب مع انعدام اليقين بشأن الوضع الصحي

القاهرة – "كونا" : دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ،الى ضرورة العمل بشكل حثيث على تسريع مسار التكامل الاقتصادي العربي والتكامل الاقليمي وتعزيز التجارة البينية، وتعميق أطر التعاون والتنسيق الاقتصادي في المنطقة العربية.

جاء ذلك في كلمة القاها ابو الغيط أمس الخميس أمام الجلسة الافتتاحية للدورة 108 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي "حضوريا"، على المستوى الوزاري بمقر الجامعة بالقاهرة بمشاركة دولة الكويت.

وقال ابو الغيط إن هذا الامر "يوفر شبكة أمان مهمة وضرورية في وضع عالمي تتصاعد فيه المخاطر الحالية والمستقبلية" لافتا الى أن "جائحة كورونا ما زالت تخيم بظلها الثقيل على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية".

واشار الى أن "المنطقة العربية عانت كمثيلاتها في العالم من تبعات الجائحة التي تمر بمرحلة من التعافي الصعب، في ظل مستوى عال من انعدام اليقين بشأن الوضع الصحي العالمي من جراء انتشار سلالات متحورة من كورونا".

وشدد ابو الغيط على الحاجة لمراجعة الأداء وتقييم الفترة الماضية، "لكي نضع أيدينا على نقاط الضعف في مجمل الأداء العربي، خاصة ما يتعلق بقدرة الدول العربية على مواجهة أوضاع ضاغطة وتسيير العجلة الاقتصادية في وقت الأزمة".

قضية ندرة المياه تظل ذات أهمية خاصة وانعكاساتها تشمل الجميع وليس فقط الدول التي لها مشكلات مع جيرانها

واعتبر أن هذه الازمة "تفرض علينا ضرورة العمل بشكل حثيث على تسريع مسار التكامل الاقتصادي العربي"، مشيرا الى ما تتعرض له سلاسل التوريد من اضطراب بسبب أزمات مفاجئة لها طبيعة عالمية، من انعكاس خطير على حركة التجارة وتوفر الامدادات من السلع خاصة الأساسية منها".

وشدد أبو الغيط كذلك على أن قضية ندرة المياه "تظل ذات أهمية خاصة فيما تعاني المنطقة العربية من الشح المائي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم"، مؤكدا أن "هذه القضية قضية عربية ولا تخص فقط الدول التي تعاني مشكلات مع جيرانها".

ونبه أيضا الى أن "الاقتصادات العربية مازالت تعاني صعوبات هيكلية وتواجه تحديات داهمة"، مبينا أن "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" كشف عن أن 40 بالمئة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر و15 بالمئة من الفقراء يعانون الفقر المدقع، فيما تجاوزت نسبة البطالة 16 بالمئة.

وأشار الى أن هناك أزمات اقتصادية وانسانية "غير مسبوقة"، يعاني منها عدد من البلدان العربية وفي مقدمتها لبنان وكذلك اليمن، داعيا وزراء الاقتصاد والتجارة والمال العرب الى "عمل كل ما يمكن من أجل المساعدة في تخفيف حدة هذه الأزمات الضاغطة التي أضيف لها أيضا الوضع المالي الصعب للسلطة الفلسطينية وكذلك الأزمة الانسانية المستمرة والمتصاعدة التي يعاني منها السوريون".

ويرأس وفد الكويت الى الاجتماع وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال نمش النمش.

ويتضمن جدول الاعمال العديد من قضايا العمل العربي المشترك ،منها اعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية العادية في دورتها ال31 حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي.

كما يتضمن الجدول بندا حول الاستثمار في الدول العربية والتعاون العربي والدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية وتقريرا حول نشاط القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة للجامعة العربية بين دورتي المجلس.

ويشمل كذلك تقريرا خاصا بوضع المنظمات العربية المتخصصة وبندا، حول انشاء مجلس وزاري عربي يعني بشؤون الهيئات المحلية والبلديات والمجالس القروية في البلدان العربية، فضلا عن بحث عدد من الموضوعات الاقتصادية الدورية منها دعم الاقتصاد الفلسطيني.من جهته دعا وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية الليبية محمد الحويج، إلى إنشاء صندوق عربي لمواجهة الأزمات، مؤكدا أهمية الصناديق العربية في المساهمة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس "كورونا المستجد – كوفيد 19".جاء ذلك في كلمة القاها الحويج خلال ترؤسه أعمال الدورة 108 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

أبو الغيط متحدثا أمام اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالقاهرة أمس

ليبيا : مطلوب صندوق عربي لمواجهة الأزمات والمساهمة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كورونا"

لبنان : نعيش ودول أخرى شقيقة ظروفا صعبة على كل المستويات لن نتخطاها إلا بمساعدة أشقائنا العرب

40 بالمئة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر و15 بالمئة يعانون فقرا مدقعا ونسبة البطالة تجاوزت 16 بالمئة

وقال الحويج ان "جائحة "كورونا" أدت إلى مجموعة من الإجراءات الاحترازية والإغلاقات، مما انعكس سلبا على اقتصادات الدول العربية وظهور أزمات اقتصادية غير متوقعة".

وأكد أن الاجتماع يكتسب أهمية خاصة نظرا للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي يتناولها، مشيرا إلى أن "تحقيق النجاح في التنمية الاقتصادية يستلزم من أي مجموعة دول متقاربة ومتشابهة تعاونا اقتصاديا، وهو ما ينطبق على الدول العربية ذات التاريخ الواحد والمصالح الواحدة".

ولفت الى أن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي "ما زال قاصرا"، رغم أن الدول العربية لديها قدرات وموارد بشرية واقتصادية كبيرة ،مبينا أن تعزيز العمل العربي الاقتصادي المشترك يتطلب بذل مزيد من الجهد وطرح الأفكار الخلاقة لتذليل ما يعترض التعاون الاقتصادي العربي من صعوبات.

وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية "نسبته صغيرة"، مما يتطلب العمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة العربية الكبرى.

من جانبه أكد سفير لبنان لدى مصر ومندوبها لدى الجامعة العربية، الذي ترأست بلاده الدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي علي الحلبي، أهمية دور المجلس في صياغة التعاون العربي الاقتصادي والدفع إلى مزيد من المؤسسية التي تزداد أهميتها خاصة في ضوء التحديات التي تواجه المجتمعات العربية.

وأشار الحلبي الى الظروف الاستثنائية من جراء جائحة كورونا والتي خلفت آثارا سلبية على الاقتصادات العالمية والإقليمية، مؤكدا الحاجة إلى طرق تفكير مختلفة وسياسات جديدة تخدم مصالح الشعوب العربية وتعزز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وحل المشكلات التي تواجهها.وقال ان "عددا من الدول العربية تواجه تحديات اقتصادية صعبة منها لبنان، والذي يعيش ظروفا صعبة على كافة المستويات لن يتخطاها إلا بمساعدة أشقائه العرب".

ووجه في هذا الاطار الشكر للدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية، على الوقوف بجانب لبنان عبر المبادرات والمساعدات المشكورة، وآخرها تقديم الدعم للتغلب على تداعيات انفجار مرفأ بيروت.

بسبب أزمة "كوفيد- 19" بحسب نتائج استبيان جديد

معدل نمو البيانات يرتفع في السعودية والإمارات ومصر خلال عام 2020

أشار استبيان جديد أجرته شركة ريسيرتش ون للاستشارات التسويقية بتكليف من شركة كينغستونَ تكنولوجي إلى أن السعودية والإمارات ومصر شهدت إنتاج المزيد من البيانات خلال عام 2020، وخاصة بعد التزام الشركات بنظام العمل عن بُعد بسبب أزمة كوفيد-19. وأفاد 75% من المشمولين بالاستبيان، بمن فيهم مختصو تكنولوجيا المعلومات، بأن الشركات التي يعملون لديها التزمت خلال العام الماضي بنظام العمل من المنزل للمساعدة على الحد من انتشار مرض كوفيد19-. وأقرّ حوالي 67% من المشاركين بالاستبيان بأن اعتماد نظام العمل من المنزل أدى إلى تسارع مُعدل نمو البيانات في الشركات التي يعملون لديها خلال عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة، وأرجعوا سبب ذلك إلى تزايد مساحات التخزين المُرتبطة بالبريد الإلكتروني أثناء فترة الإغلاق.وأدى النمو الهائل للبيانات إلى زيادة الحاجة إلى الاعتماد على أنظمة تخزين إلكترونية ومراكز بيانات أكثر كفاءة واستدامة. وتُظهر المُعطيات الحالية أن تخفيض تكاليف الطاقة بات أولويّة أساسية لشركات عديدة اليوم في سبيل زيادة مستويات الكفاءة على المدى البعيد وتقليل البصمة البيئية، مما أدى بدوره إلى تسريع جهود ترحيل البيانات إلى المنصات السحابية.

وشرعت حوالي 50% من الشركات في السعودية خلال تلك الفترة بنقل بعض عملياتها المرتبطة بالبيانات إلى المنصات السحابية، بينما حرصت 25% من الشركات في الإمارات ومصر على اتّباع نهج مُشابه.

ويَعتقد غالبية المشاركين في الاستبيان الجديد أن الانتقال إلى الخدمات السحابية سينعكس بشكل إيجابي على تكاليف التبريد والتخزين التي ستترافق مع عمليات إدارة وتشغيل مراكز البيانات.

وتتميز مراكز البيانات باستهلاكها المُرتفع للطاقة، حيث أظهرت الدراسات أنها ستستأثر بخُمس الاستهلاك العالمي للطاقة بحلول عام 2025، ما سيدفع بدول عديدة لخفض استهلاكها من الطاقة. ودفع ذلك إلى دق ناقوس الخطر بالنسبة للدول والشركات التي تسعى لبناء مستقبل أكثر استدامة، حيث شرعت الشركات على مر السنين، وخاصة أثناء أزمة كوفيد-19، في استكشاف طرق جديدة لتحسين كفاءتها من حيث البنية التحتية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات، والتي تشمل مراكز البيانات.

في المقابل، يعتقد بعض الخبراء بأن الانتقال إلى المنصات السحابية لا يُشكل حلاً كافياً إذا كان الهدف الأساسي من تلك الخطوة يتمثل في خفض استهلاك مراكز البيانات للطاقة. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم المشكلة لأن الانتقال إلى المنصات السحابية يرتبط أساساً بالاعتماد على خوادم ضخمة تتطلب بدورها وجود المزيد من مراكز البيانات. وتُظهر المُعطيات أن تحقيق خفض حقيقي في استهلاك الطاقة داخل منظومة تكنولوجيا المعلومات يتطلب إعطاء الأولوية لتحويل مراكز البيانات إلى مرافق مستدامة وعالية الكفاءة وصديقة للبيئة.

وفيما يخص هذا الجانب، أظهر بعض الأفراد المشمولين بالاستبيان دعمهم لنشر تقنيات متقدمة مثل أجهزة الاستشعار الذكية لمراقبة درجة حرارة مراكز البيانات وتشغيل أنظمة تبريد أكثر كفاءة. كما اقترح المشاركون في الاستبيان تقليل نفقات الطاقة من خلال استخدام حلول الطاقة المتجددة والمشاركة في استضافة الخوادم مع شركات محلية أخرى لتقليل العدد الهائل لمراكز البيانات وتكاليف إدارتها. وتضمن عملية مُشاركة الخوادم خفض استهلاك الطاقة، ما سيعود بنفع كبير على الشركات الصَّغيرة بشكل خاص.

ونوّه بعض المُشاركين في الاستبيان بأهمية ترقية عمليات مراكز البيانات من خلال استخدام وسائط تخزين الحالة الثابتة عالية الأداء (SSD) والقائمة على ذواكر الفلاش الوميضية بدلاً من مُحركات الأقراص الصلبة (HDD) بما يساهم في تحسين البنية التحتية التكنولوجيّة وخفض معدلات استهلاك الطاقة.

وتعتمد الكثير من مراكز البيانات حالياً على الآلاف من مُحركات الأقراص الصلبة التي غالباً ما تكون في حالة تشغيل متواصلة، مما يؤدي إلى ارتفاع مُعدل استهلاك الطاقة. ويُشير الداعمون لنشر مُحركات الأقراص الصلبة المُستخدمة منذ عقود، إلى أن هذه التكنولوجيا تتفوق على وسائط تخزين الحالة الثابتة من حيث سعة البيانات، مما يساعد على تحسين نسبة السعر إلى الأداء. لكن الإحصائيات الحالية تثبت تراجع هذه الميزة بعد نشر وسائط تخزين الحالة الثابتة على نطاق أوسع.وسيساعد استبدالُ مُحركات الأقراص الصلبة بوسائط تخزين الحالة الثابتة، واستخدام الذاكرة السريعة غير المتطايرة NVMe بدلاً من واجهة التوصيل التسلسلية المتقدمة SATA في إحداث تأثير إيجابي كبير في خفض استهلاك الطاقة عند نشر تلك التقنيات في مراكز البيانات بالكامل.

إلى جانب ذلك، يُمكن لوسائط تخزين الحالة الثابتة نقل وتخزين البيانات بسرعة أكبر بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بمحركات الأقراص الصلبة التي تُعد أكثر عرضةً للتآكل والتلف، كما يُمكن تحويلها إلى وضع تخزين الطاقة بمنتهى السلاسة بعد انتهاء عمليات قراءة أو كتابة البيانات. وتُساعد خواص النقل السريع لوسائط تخزين الحالة الثابتة، المدعّمة بخاصية الذاكرة غير المتطايرة NVMe ومنفذ الملحقات الإضافية السريع PCIe، في تقليص مدة التشغيل الكاملة، مما يضمن خفض استهلاك الطاقة. وتُشجّع كينغستون تكنولوجي بقوة على إقامة شراكات تعاونية بين الشركات وخبراء القطاع لمساعدة الشركات على خفض بصمتها الكربونية بشكل فعّال. وانطلاقاً من ذلك، أطلقت كينغستون تكنولوجي خدمة "التواصل مع خبير متخصص" Ask an Expert لمساعدة شركائها على انتقاء وسائط تخزين الحالة الثابتة المناسبة والمكونات الأخرى التي ستساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية والبصمة البيئية على المدى البعيد.

أزمة الوقود خرجت عن السيطرة بعدما اضطرت مخابز وشركات ومستشفيات لتقليص ساعات عملها أو الإغلاق التام

الطاقة الشمسية خيار اللبنانيين الميسورين لتعويض انقطاع الكهرباء

طاقة الشمس أصبحت أكثر شعبية في لبنان خلال الأشهر الأخيرة رغم الأزمة الاقتصادية

بيروت – "وكالات" : رغم تكاليفها المرتفعة جدا، يشهد لبنان اتجاها متزايدا من أبنائه لخيار الطاقة الشمسية للتعويض عن أزمة انقطاع كهرباء الدولة المستمر، في الوقت الذي يواجه فيه أصحاب المولدات الخاصة مشكلة كبيرة في تأمين المازوت لتزويد مشتركيهم بالكهرباء.

فوسط تفاقم أزمة الوقود في لبنان وزيادة انقطاع التيار الكهربائي، وجد المواطن اللبناني محمد شهاب الراحة في تركيب مصدر طاقة شمسية في منزله لتزويد العائلة بالكهرباء على مدار الساعة.

وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد مما وصفها البنك الدولي بأنها إحدى أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث، فإن الكهرباء الحكومية بالكاد تتوفر لبضع ساعات في اليوم بسبب نقص الوقود.

محمد شهاب، الذي يعمل مشغل طائرة بدون طيار وفي الثلاثينيات من العمر، قال لوكالة "رويترز"، إن "التوتر والضغط علينا من العائلة أو على نفسك عندما تعود إلى المنزل ولا تجد كهرباء ولا ضوء ولا ماء للشرب وخاصة بالصيف، هذا بحد ذاته سبب كاف للبحث عن بديل لتأمين الكهرباء".

ورغم أن حل الطاقة المتجددة ليس جديدا على لبنان والعالم، فقد أصبح أكثر شعبية في لبنان في الأشهر الأخيرة على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة التي عصفت بالبلاد منذ ما يقرب من عامين وأفقدت الليرة المحلية أكثر من 90% من قيمتها.وكان على إحدى الشركات التي تقوم بتركيب أنظمة الألواح الشمسية، وهي "ميكتريك إنجينيرز" Mectric Engineers، أن تعمل بشكل مضاعف، بحيث زادت فرقها العاملة من فريقين إلى 4. ووفقا لمؤسسها المشارك ومديرها آلان بو نصر، فإن نصف المتصلين الآن للحصول على معلومات يشترون الأنظمة، مقارنة مع "ربما 5%" في السابق.

وقال بو نصر: "هذان الشهران الهاتف لا يهدأ. أجبرنا على أن نزيد فرق التنفيذ. كان عندنا فريقا تنفيذ، الآن لدينا أربعة فرق، لأن معظم الناس أخذوا يتجهون للطاقة الشمسية مضطرين لعدم وجود كهرباء". أضاف: "يعني أنا أقول للأسف، ننتظر هذه الأزمة ليتجه الناس لطاقة بديلة نظيفة ومربحة... الأمر الإيجابي الأكيد أن الناس عرفوا هذا الحل، اكتشفوا أنه في لبنان لدينا أكثر من 300 يوم مشمس وأننا قادرين على أن نتكل على الشمس. هذا أمر إيجابي، والناس بدأوا يعتمدون هذا الحل". أضاف: "إن شاء الله هيدي شغلة بتصير وبتضلها بذهن العالم تنتقل من جيل إلى آخر".وتصاعدت أزمة الوقود المتفاقمة في لبنان إلى حد الخروج عن السيطرة، بعدما اضطرت المخابز والشركات والمستشفيات إما إلى تقليص ساعات عملها أو الإغلاق التام، ما يزيد من صعوبة حياة اللبنانيين الذين يعانون بالفعل من تداعيات الانهيار المالي.